دروس مقياس الدولة والمجتمع المدني المحلي

المحاضرة الاولى:

مقدمة:

يعتبر مفهوم المجتمع المدني أحد التعابير الأكثر انتشارا في نهاية هذا القـرن و بداية الألفية الجديدة، و الواقع أن انتشاره مرتبط بتحولات عميقة شهدها العالم في هذه الفترة. كما ارتبط هذا التوسع في استعماله و شيوعه بمفاهيم أخرى نكاد نجزم أنها لصيقة به بينهما من ارتباطات عضوية قوية سواء من حيث أطرها المرجعية الفكرية، أو من حيث علاقات التداخل التي بينها في الممارسة الفعلية. تلك المفاهيم هي الدولة الحديثة، (دولة الحق و القانون)، الديمقــراطية و حقوق الإنسان.

هذه المفاهيم في مجموعها تشير إلى حركية اجتماعية قوية و سيرورة تحولات عميقة عرفها العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر في البلاد الأوروبية التي دخلت عهد الثورة الصناعية و التحول الرأسمالي قبل ذلك بقرن من الزمن أي في منتصف القرن الثامن عشر. كما شهدت نهاية هذا القرن انهيار القطبية الثنائية المتشكلة بعد الحرب العالمية الثانية على المستوى العالمي، و زوال دولة الرعاية في معظم البلدان الأوروبية المتقدمة، و فشل أنموذج الدولة الوطنية في البلاد المتخلفة و منها البلاد العربية في تحقيق حلم التنمية الوطنية بمحوريها، الإقلاع الاقتصادي و التقدم الاجتماعي.

من هذا المنطلق، لا نبالغ إن اعتبرنا مفهوم المجتمع المدني، إضافة إلى المفاهيم الأخرى التي أشرنا إليها سابقا، أحد المعالم الرئيسية التي تعطي للمرحلة القادمة هويتها و خصوصيتها. و من ثم يمكننا فهم الاهتمام المتزايد بهذه الظاهرة في الدراسات و الأبحاث التي يقوم بها المختصون في العلوم الإجتماعية سواء في البلاد المتقدمة أو حتى في البلاد العربية. وبالنظر إلى الأهمية الاستثنائية لمفهوم المجتمع المدني من حقنا أن نتساءل عن مسارات التطور التي يعبر عنها، و الدلالات المختلفة التي أعطيت له، و الشروط التاريخية التي تحيط بتكوينه و تطوره، و علاقته بالمفاهيم الأخرى مثل المجتمع الأهلي، و الديمقراطية و الدولة، و نتساءل بخاصة عن مدى تجسيد هذا المفهوم لواقع المجتمعات العربية عموما، و الواقع الراهن للمجتمع الجزائري خصوصا. ذلك ما سوف يتضمنه القسم الأول من هذه الورقة.

أما القسم الثاني فيخصص لعرض و معالجة النموذج الجزائري من خلال تحليل تجربة التعددية السياسية، و ميلاد الحركة الجمعوية باعتبارهما أكثر العوامل المعبرة عن قيام المجتمع المدني في الجزائر مركزين على طبيعة التناقضات التي تميز العلاقات بين السلطة السياسية و أجهزتها و مؤسساتها كونها المجسدة للدولة من جهة، و تنظيمات المجتمع المدني الناشئ ممثلة في الأحزاب السياسية و الجمعيات المدنية.

[1. حول مفهوم المجتمع المدني](https://journals.openedition.org/insaniyat/11257#tocfrom1n1)

عرف مفهوم المجتمع المدني كغيره من المفاهيم في العلوم الإنسانية و الاجتماعية تغيرا و تطورا في معناه و دلالاته منذ ظهوره، و يمكننا التعرف على ذلك من خلال الاستعراض السريع للمعاني التي أعطيت له في الفترات التاريخية المتتالية منذ ظهوره في منتصف القرن السابع عشر حيث حدده توماس هوبز الفيلسوف الإنجليزي بشكل لا يميز فيه بينه و بين الدولة على النحو التالي : "المجتمع المنظم سياسيا عن طرق الدولة القائمة على فكرة التعاقد". أما مواطنه الفيلسوف جون لوك الذي جاء بعده فقد سجل تحديده للمجتمع المدني نزوعا واضحا لتمييزه عن الدولة دون أن يلغي تماما الروابط التي تجمع بينهما عندما أشار إلى أنه "قيام المجتمع المنظم سياسيا ضمن إطار الدولة مهمته تنظيم عملية سن القانون الطبيعي الموجود دون الدولة و فوقها".و في القرن الثامن عشر اكتسبت فكرة المجتمع المدني معنى مغايرا كونها تشير إلى موقعها الوسيط بين مؤسسات السلطة و بقية المجتمع، عندما اعتبره جان جاك روسو "هو مجتمع صاحب السيادة، باستطاعته صياغة إرادة عامة يتماهى فيها الحكام و المحكومون". كما نجد نفس الاتجاه عند مونتسكيو الذي ربط المجتمع المدني "بالبنى الأرستقراطية الوسيطة المعترف بها من قبل السلطة القائمة بين الحاكمين و المحكومين". و كذلك لدى الفيلسوف الألماني هيغل الذي أكد الموقع الوسيط للمجتمع المدني "بين العائلة و الدولة بحيث يفصل بينهما" دون أن يغفل حقيقة التداخل الموجود بين المجتمع المدني و المؤسستين المذكورتين بحيث يخترق الواحد منهما الأخر. و نجد عند توكفيل اقترابا من المعنى الحديث المتبادل اليوم، إذ يركز على أهمية "المنظمات المدنية النشطة و دورها في إطار الدولة بالمعنى الضيق للكلمة". و في الأدبيات الحديثة بخاصة ذات التوجه الراديكالي ارتبط مفهوم المجتمع المدني باسم أنطونيو غرامشي المفكر الشيوعي الإيطالي الذي حاول تجاوز التحديد الماركسي كونه يعتبر المجتمع المدني مجتمعا برجوازيا بالأساس، و قد اعتبره غرامشي مجال تحقيق الهيمنة في ظل سيادة الرأسمالية، بمعنى فرض النفوذ الثقافي و الأيديولوجي للبرجوازية، بينما تكون الدولة مجال تحقيق السيطرة.

# [2. الشروط التاريخية لتكوين المجتمع المدني](https://journals.openedition.org/insaniyat/11257#tocfrom1n2)

مر المجتمع المدني بمراحل عديدة في سيرورة تطوره حتى وصل إلى التركيبة المميزة له في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة في الوقت الراهن. و تنبغي الإشارة إلى أن كل مرحلة تميزت بتوفر حد أدنى من الشروط الضرورية لقيام المجتمع المدني بتركيبته الخاصة. و بهذا الصدد هناك من يحدد مجموعة من الشروط التاريخية التي تشكل من خلال تمفصلها مناخا ملائما، بل ضروريا لبروز ما يسمى بالمجتمع المدني في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة.و لا بد من حضور شرطين على الأقل للدلالة على وجود ظاهرة المجتمع المدني التي ينبغي تمييزها عن ظواهر مثل المواطنة، الليبرالية، الاقتصاد الرأسمالي و غيرها من الظواهر الأخرى المصاحبة لقيامه.

1. قيام مؤسسات الدولة و مؤسسات المجتمع بشكل منفصل، أو الفصل بين الدولة و المجتمع و هي سيرورة تاريخية تعبر عن مستوى تبلور الوعي الاجتماعي المميز لمرحلة معينة من تطور المجتمع.
2. التمييز بين آليات عمل الدولة كمؤسسة و آليات عمل الاقتصاد. أو تشكيل المستويين السياسي و الاقتصادي كحقلين لهما وجود مستقل نسبيا الواحد عن الأخر. و قد برز هذا الشرط تاريخيا مع قيام الثورة الصناعية و تكوين الطبقة البرجوازية في أوربا الغربية و ما شهدته من تطورات لاحقة.
3. قيام فكرة المواطنة و ما ارتبط بها من فكرة الحقوق المدنية و السياسية، حيث ظهر الفرد باعتباره كائنا حقوقيا مستقلا بذاته في إطار الدولة بغض النظر عن انتماءاته المختلفة (عرقية، دينية، ثقافية، اقتصادية...).
4. انشطار الممارسة المجتمعية إلى حقول ذات استقلالية نسبية و بالتالي ظهور الفرق بين آليات عمل المؤسسات الاقتصادية من جهة و المؤسسات الاجتماعية من جهة ثانية، و التمييز بينها بالنظر إلى تباين أهدافها ووظائفها.
5. تبلور الفرق بين التنظيمات الاجتماعية الطوعية (مثل الجمعيات المهنية، الرياضية، العلمية، النقابات..) المتكونة من مواطنين أحرار ينخرطون فيها بشكل إرادي، و التنظيمات الاجتماعية العضوية ذات الطابع التضامني التي ينتمي إليها الإنسان بفعل المولد (العائلة، الطائفة القبيلة).
6. ظهور الفروق بين الديمقراطية التمثيلية في الدولة الليبرالية و الديمقراطية المباشرة في التنظيمات الطوعية و المؤسسات الحديثة في المجتمع.

بالنظر إلى هذه المجموعة من الشروط التي تعبر عن التغيرات الحادثة في مستوى الوعي الاجتماعي و التحولات الطارئة على بنية المجتمع و آليات سيره و اشتغاله، و هي ميزات تتحدد تاريخيا و اجتماعيا، يمكننا القول أن أية محاولة لطرح مفهوم المجتمع المدني في محيط لا تتوفر على الحد الأدنى من شروط تكوينه التاريخي (شرطان على الأقل من الشروط السابقة) هي محاولة مآلها الفشل. ليس ذلك فحسب، بل أن عملية سحب المفهوم على الواقع العربي الذي لا تتوفر فيه العناصر المحددة لهذه الظاهرة يعني في الأمر الابتعاد عنها أو الخروج عن طريق المؤدي إليها. هذا الطريق الذي يمر حتما بترسيخ الممارسة الديمقراطية و ضمان حقوق الإنسان.

المحاضرة الثانية:

# [3. المجتمع المدني و الديمقراطية](https://journals.openedition.org/insaniyat/11257#tocfrom1n3)

بهذا الصدد هناك عدد من الأسئلة جديرة بالطرح و المعالجة، ليس أقلها شأنا التساؤل عما إذا كان المجتمع المدني شرطا لتحقييق الديمقراطية أو العكس، الديمقراطية شرط لتكوين المجتمع المدني؟ إذا كان المجتمع المدني بالمعنى الحديث المتداول اليوم يعني مجموع المنظمات غير الحكومية (NGO,s فإنها على أهميتها ليست كافية بذاتها، و لا يمكننا بالنسبة لواقع المجتمع العربي عموما و الجزائري خصوصا اختزال المجتمع المدني إلى تلك المنظمات دون ن نحدث تشويها كبيرا في المفهوم و الظاهرة على حد سواء.

لقد كان للمجتمع المدني معنى أخر مخالف لدلالة المفهوم اليوم، حيث كان يعني الحقوق المدينة، التعاقد، حق الإقتراع الحر، الانتخابات البرلمانية، حقوق المواطنة. و بهذا المعنى قاد إلى بناء الديمقراطية في المجتمعات الغربية في مرحلة تاريخية سابقة. لكن علينا تجنب طريقة التفكير الميكانيكي، لأننا عند القول أن المجتمع المدني قاد إلى الديمقراطية فإن ذلك لا يعني تقديم أحدهما على الأخر في علاقة سببية صورية، بل يعني أن سيرورة ظهوره و تكوينه هي بذاتها سيرورة بناء الديمقراطية. أما أن نعتبره مؤسسات و تنظيمات المجتمع الحديث هي ذاتها المجتمع المدني، بينما لا تعدو أن تكون في الواقع أخد المظاهر المجسدة له في مرحلة تاريخية معينة من تطور المجتمعات الغربية، ثم نقوم بمحاولة زرعها في بيئة غريبة عنها و بأثر رجعي (بمعنى نتوقع منها أن تحدث اليوم نفس النتائج و الآثار التي أدت إليها سابقا)، فإن ذلك يشير إلى درجة من السذاجة و ربما الوهم القائم على الاعتقاد بأن تلك المنظمات غير الحكومية سوف تقود المجتمعات العربية نحو الديمقراطية. بل في مثل هذه الحالة يصبح من الخطأ الاعتقاد أن "المجتمع المدني هو شرط وجود الديمقراطية".

إن مثل هذا التصور عن المجتمع المدني يحيد بنا عن "المعركة الحقيقية" التي ينبغي على هذا الأخير أن يخوضها في البلاد التي لم تتوصل بعد إلى إقامة أسس الحكم الديمقراطي. ذلك أن معركة البناء الديمقراطي هي ذاتها معركة إقامة مؤسسات السلطة الحديثة و بناء الدولة الديمقراطية و ليست شيئا أخر أقل من ذلك.

لهذا فإن استيراد فكرة المجتمع المدني بالمعنى الشائع اليوم (المنظمات غير الحكومية) مقطوعة عن إطارها المرجعي التاريخي يتضمن مخاطر عديدة ليس أقلها الاعتقاد الواهم بوجود عمل سياسي ديمقراطي، بينما الواقع يشير إلى غياب شيء اسمه "الحقل السياسي" له استقلالية نسبية عن بقية الحقول الأخرى الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية... و في أحسن الحالات انغلاق هذا الحقل أمام المبادرة السياسية الحرة و تميزه بدرجة عالية من التقييد والاستعمال الأداتي من قبل النظام، بل أسوأ من ذلك اغتراب القطاع العريض من المجتمع عن عملية البناء الديمقراطي بسبب الاعتقاد الخاطئ أنها عملية تخص الأقلية من

المجتمع (النخب الفكرية، البيروقراطية، التكنوقراطية، الاقتصادية ...) و ذلك بسبب الممارسات التي تقوم بها هذه النخب من جهة، و بسبب التصور الخاطئ عن المجتمع المدني الذي يختزله إلى المنظمات غير الحكومية الحديثة بالخصوص، من جهة ثانية لعل السؤال الحاسم الذي يطرح نفسه بإلحاج هنا هو إلى أي مدى تتميز مؤسسات المجتمع المدني بالمعنى الذي تتضمن فيه الأحزاب السياسية و الجمعيات الطوعية الحديثة (المنظمات غير الحكومية) بسمة اساسية هي قدرتها على تحقيق إعادة إنتاج نفسها بصفة مستقلة ؟ أم أنها تعتمد على موارد الدولة التي تسعى لأن تشكل قوة منافسة و موازية لها، أما أنها تلجأ إلى مساعدات خارجية ؟ و هو واقع يبرز ضعفها و هشاشتها و يفتح الباب واسعا امام عمليات الاستعمال الأداتي لهذه المنظمات من قبل ضعف مموليها سواء كانوا في الداخل أو الخارج (سنتعرض لهذه القضية بشيء من التفصيل في القسم الثاني من الورقة). إنه عامل مثير لجدل حاد حول مصداقية تلك المنظمات، فضلا عن كونه يعطي فرصة لكل خصومها للتقليل من شأنها و تقييدها أو مراقبتها و التضييق عليها

[4. المجتمع المدني و المجتمع الأهلي](https://journals.openedition.org/insaniyat/11257#tocfrom1n4)

يطرح مفهوم المجتمع المدني في السياق التاريخي الراهن للمجتمعات العربية مسألة ما يسمى "المنظمات الأهلية" التي تتشكل من كل التنظيمات ذات الطابع "التقليدي" مثل الجمعيات الدينية (التي تشكل الغالبية بين تنظيمات المجتمع الأهلي) الجمعيات الثقافية المعبرة عن خصوصيات المجتمعات المحلية (في الجزائر مثلا الجمعيات الأمازيغية بتفريعاتها المتعددة، و تنظيمات أخرى خيرية ذات طابع محلي أو إقليمي) و التنظيمات الخاصة بالأوقاف العائلية و قد بدأ عددها يتزايد مع نهاية التسعينيات (مثل مؤسسة الأمير عبد القادر، الشيخ عبد الحميد بن باديس، الشيخ بوعمامة، محمد بوضياف، الشيخ المقراني، العربي التبسي...إلخ). و يبدو أن هناك جدلا قويا بين الباحثين حول العلاقة بين المجتمع المدني و المجتمع الأهلي و التنظيمات التي تشكل كل واحد منهما، فبينما يدافع برهان عليون مثلا عن أطروحة التطابق بين المفهومين و بالتالي مدلولاتهما في المجتمع العربية[4](https://journals.openedition.org/insaniyat/11257#ftn4)، نجد من يرفض ذلك مثل عزمي بشارة، الذي يميز بينهما باعتبارهما يشيران إلى مستويين مختلفين من التطور المجتمعي، لكن دون استبعاد فكرة ان تكون التنظيمات الأهلية جزءا من "المجتمع المدني" في سياق الوضع العربي الراهن[5](https://journals.openedition.org/insaniyat/11257#ftn5).

15و يبدو لمن يلاحظ الواقع العربي عموما و الجزائري بالخصوص وجود نوع من التواؤم في التمييز بين المجتمع المدني و الأهلي من جهة، و تقسيم العمل بين القوى الاجتماعية ذات التوجهات الأيديولوجية و السياسية المتباينة من جهة أخرى. إذ بينما نجد القوى الاجتماعية المحسوبة تقليديا على اليسار و المسماة اليوم القوى الديمقراطية بنزعتها الحداثية و العلمانية تستعمل بقوة مصطلح "المجتمع المدني"، و تسيطر على التنظيمات و المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان (منظمات حقوق الإنسان، مراكز البحث و الدراسات في حقل التنمية الاجتماعية و المشاركة السياسية...). نجد في المقابل القوى الاجتماعية ذات التوجه التقليدي و الديني المحافظ حاضرة بقوة في مجال الجميعات و التنظيمات الأهلية، مفضلة استعمال هذا المصطلح الذي تراه أكثر تعبيرا عن خصوصية الواقع في المجتمعات العربية.

و يبدو وزن و تأثير هذه القوى بخاصة في التنظيمات الأهلية ذات الطابع المهني و بشكل أخص تنظيمات الخدمة و الرعاية الاجتماعية (الخدمة الصحية، التربية و التعليم، الشؤون العائلية...).ولعل الملاحظة المهمة في هذا التمييز بين القوى الاجتماعية هو كون قوى المعسكر الأول (قوى اليسار عموما أو القوى الديمقراطية كما تدعى اليوم) تعاني مشكلة أساسية تتمثل في افتقادها في غالب الحالات إلى قاعدة اجتماعية واسعة و قوية تسمح لها بإعادة إنتاج ذاتها. بينما تحظى القوى التقليدية بتنويعاتها (قوى اجتماعية تقليدية محافظة، تيار الإسلام السياسي، قوى دينية سلفية...) بقاعدة واسعة بخاصة في الأوساط الشعبية و بين الشرائح الوسطى حديثة التكوين (العمال، الطلبة، الموظفون...).

و هكذا يجد الملاحظ نفسه أمام مفارقة : من جهة هناك التنظيمات و المؤسسات التي تنحو بقوة لاستعمال تعبير "المجتمع المدني" و تهدف لتوظيفه كقوة موازية لقوة الدولة السلطوية المميزة للواقع العربي، و بالتالي محاولة توسيع الممارسة الديمقراطية و ترسيخها. هذه القوى تفتقد لقاعدة اجتماعية و للتأثير الذي يسمح لها بتحقيق تلك التغيرات المنشودة في بنية السلطة و ممارستها. بل أكثر من ذلك، تبدو هذه القوى بأفكارها و ممارستها بمثابة الكيان الغريب المغروس في جسم المجتمع، كونها في غالب الأحيان عبارة عن نخب محدودة العدد و التأثير، غريبة و دون جذور، و بالتالي دون قوة حقيقية. و في المقابل هناك القوى التقليدية و المحافظة التي تحظى بقاعدة اجتماعية واسعة، و لها تأثير يسمح لها بإدخال التغيرات المرغوبة في بنية السلطة و ممارساتها، لكن قطاع هام منها عادة ما يرفض الدخول في مجال العمل السياسي (في حالة الجزائر هنالك عدد كبير من التنظيمات الدينية المؤثرة مثل "الزوايا"، الجمعيات الدينية و الخيرية التي تتخذ هذا الموقف). و هكذا تبقى الدولة السلطوية و الأقليات المتنفذة في هياكلها و أجهزتها مثل الجيش و البيروقراطية دون منافس حقيقي يستطيع تحمل عبء المواجهة مع هذه الأقليات القوية.

إذا كان المجتمع المدني يعني كافة المؤسسات و التنظيمات التي تلعب دور الوسيط بين الفرد، المجتمع و الدولة فإنه يصبح من الضروري العناية بجميع البنى الوسيطة ؛ هيئات ؛ هياكل، حركات، تنظيمات، جمعيات أو رابطات بما في ذلك التنظيمات الدينية، الأحزاب السياسية، و هيئات الرعاية، التضامن و التكافل الإجتماعي و في مقدمتها تلك التي يكتسي نشاطها طابعا محليا أو جهويا (إقليميا). و تبرز أهمية هذه التنظيمات المحلية أو الجزئية رغم محدودية مجالها، أو لعله من الأحسن القول بسبب هذه الصفة ذاتها. و بالرغم من أنها عادة ما تكون مدانة بسبب محدودية نطاقها فإن ذلك ما يشكل قوتها لعدد من الأسباب

يجد فيها الأعضاء بالنظر إلى صغر حجمها و محدودية نطاقها فرصة للتعبير عن همومهم و إنشغالاتهم بطريقة صريحة و مباشرة.

و يسمح حجمها للأعضاء بإقامة علاقات مباشرة تساعد على تقوية الروابط و ترسيخ التضامن بعيدا عن الأساليب البيروقراطية المميزة للتنظيمات الكبيرة، فضلا عن مقاومتها لظاهرة التسلط الأوليغاركي التي تؤدي إلى شعور الأفراد بحالة الاغتراب..

كما توفر أحسن وسيلة للدفاع عن الهويات الفردية المتميزة للأفراد و الأقليات في مواجهة النزعة الجماهيرية حيث تذوب الفوارق الفردية و الجماعية في هويات عامة غالبا ما تكون تسطيحية تنتفي فيها خصوصيات الأفراد و الجماعات[6](https://journals.openedition.org/insaniyat/11257#ftn6).

يرى بعض المفكرين أنه من حسن حظ المجتمعات العربية أن تكون هذه التنظيمات الجزئية قائمة فيها غير مندثرة و ذلك بسبب عدم اكتمتا تكوين الدولة - الأمة على غرار ما هو قائم في المجتمعات الغربية المتقدمة. و بخلاف الباحثين الذين يستنكفون من اعتبار البنى التقليدية و التنظيمات الجزئية عنصرا مهما في تكوين المجتمع المدني لارتباط المفهوم في تصورهم بالتنظيمات الحديثة للمجتمعات الغربية، فإن ملاحظة الواقع الخصوصي للمجتمع العربي تسمح لنا باعتبارها كذلك ما دامت تؤدي دور الوسيط بين الفرد - الجماعة - الدولة.

يحدث ذلك، كما يقول عزمي بشارة، لأن التنظيمات التقليدية تلعب دورا قمعيا في علاقتها بالفرد، يحظى بحمايتها لا لكونه فردا مستقلا له حقوق يقرها القانون، بل لأنه يمثل وحدة أولية في بنائها. كما تحقق ذلك الدور من خلال اعترافها و إقرارها بسلطوية الدولة و ليس بمعارضتها و رفضها. و في المقابل تعجز التنظيمات الطوعية الحديثة عن لعب دور الوسيط لأنها تقوم على فكرة الانتماء الطوعي للأفراد، لكنهم دون حقوق معترف بها أو

مكرسة قانونيا بسبب الطبيعة السلطوية للأنظمة السياسية التي يعيشون في ظلها. لعل هذه إحدى المفارقات التي يواجهها أولئك الذين يسحبون فكرة "المجتمع المدني، و هي ثمرة سيرورة تاريخية و اجتماعية متميزة على الواقع الاجتماعي العربي دون الالتفات إلى خصوصية المرحلة التي يمر بها في تكوينه. و لعل هذه أيضا معضلة تواجهها التنظيمات غير الحكومية الحديثة في البلاد العربية لأنها "غير قادرة على حماية الأفراد أمام تعسف الدولة، و لا على إعادة إنتاج ذاتها كإحدى مظاهر السوق المحلية".

[5. الدولة و المجتمع المدني](https://journals.openedition.org/insaniyat/11257#tocfrom1n5)

تعتبر الدولة الحديثة ظاهرة مصاحبة في تكوينها و تطورها لعمليات التحول الاجتماعي و التغير الاقتصادي الذي عرفته البلاد الأوربية منذ القرن الخامس عشر. كما يمكن القول أن الآليات التي تقف وراء نشوء الدولة الحديثة في شكلها الديمقراطي الليبرالي هي ذاتها التي قادت إلى تكوين المجتمع المدني بتنظيماته السياسية (الأحزاب و المجالس المنتخبة)، الاجتماعية (الجمعيات المهنية، النقابات)، الثقافية (المدارس و الجامعات ووسائل الاتصال) و مؤسساته الاقتصادية (المنشآت، الشركات، البنوك). فهل يمكننا الحديث بنفس الطريقة عن المجتمع و الدولة في البلاد العربية ؟ الجواب قطعا بالنفي.

فالدولة في البلاد العربية ظاهرة مستجدة ليست نابعة عن سيرورة التغير الاجتماعي المحلي، بقدر ما تشكل كيانا غريبا وقع فرضه من الخارج بفعل الاختراق الذي تعرضت له هذه البلاد خلال مراحل تاريخية معينة. كما أنها شكلت أداة و وسيلة التحديث الرئيسية التي أنتجت بقية المؤسسات و التنظيمات المختلفة التي احتاجت إليها لفرض هيمنتها و سيطرتها ككيان غريب وقع غرسه في جسم المجتمع المحلي ذي الطابع التقليدي بالنظر إلى بنيته الاجتماعية، الاقتصادية و السياسية. و كان دور تلك المؤسسات و الأجهزة في عهد الاحتلات و الحماية، و لا يزال كذلك في عهد الاستقلال مع فارق تأميمها و إدارتها من قبل نخب محلية، هو ممارسة الرقابة على المجتمع و إخضاعه لسلطوية دولة ذات طابع موروثي جديد néo-patrimoniale state تحت سيطرة أقليات عائلية، عسكرية و بيروقراطية.

و هكذا تشكل مؤسسات الدولة و أجهزتها سواء على المستوى الوطني أو المحلي (المجالس المنتخبة، إن وجدت، و البلديات، و أجهزة الإدارة المحلية و الإقليمية) أدوات إضافية للجهاز البيروقراطي المركزي للدولة أكثر منها مجالس و رابطات و مؤسسات محلية تتصف بحد أدنى من الاستقلالية و التمثيلية، تسعى لخدمة الأفراد و المجموعات و ترعي مصالحهم.

المحاضرة الثاثة

دور مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم التنمية في الجزائر –

المجتمع المدني ومسألة التنمية : هناك إجماع أو اتفاق مع المشتغلين بعلم الاجتماع والمهتمين بقضايا التطور والتنمية على أن التنمية الحقيقية هي التي تقوم بالاعتماد المتبادل بين المجهودات الحكومية والأهلية معاً، وعلى أن يقدم كل، طرف ما لديه ويسهم بما في وسعه لمواجهة مشكلات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والصحية.. وغيرها وما نراه جميعا في بلادنا اليوم من تواجد كبير وانتشار واسع لمنظمات المجتمع المدني ودور تلك المنظمات في التطور الاجتماعي والاقتصادي، في تطوير وتدعيم التنمية حيث أن البعض منها أصبح لها نشاطاً ملحوظاً في برامج وخطط التنمية في تنفيذ بعض أهداف وبرامج السياسة السكانية (وكذا في مجالات البيئة ومكافحة واستراتيجية الفقر.. الخ

المجتمع المدني في الجزائر و التنمية : نظراً لإدراك الدولة الجزائرية للدور المهم لهذه المنظمات فقد عملت على تسجيلها بمختلف الطرق وساهمت في تقديم العون لها ومن ضمنها الإعفاءات الجمركية والضريبية وتذليل الصعاب وتقديم التسهيلات والتخفيف من الإجراءات الروتينية الخاصة بإنشاء تلك المنظمات ومنها مساحة كافية للعمل والتحرك كشريك فاعل وهام فبعد استقلال ، وخصوصا اثر التحول الديموقراطي وتبني سياسة التعددية الحزيبة في نهاية الثمانينات من القرن الماضي تشكلت العديد من الأحزاب السياسية في الجزائر ، -على أن الحزب مؤسسة غير رسمية في أنظمة الحكم الديموقراطية لما تتمتع به من قدرة على التأطير و التجنيد و التمثيل و المراقبة - ، و توازيا مع دلك تم اعتماد العديد من الجمعيات الثقافية والاجتماعية والرياضية مهدت إلى نمو وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر ، التي ساهمت في بلورة نموذج غير رسمي تمثل في المجتمع المدني ، الذي احتل ولا يزال يحتل موقعا مهما ليس على المشهد السياسي في الجزائر فحسب ، بل تجاوز دوره في المستويات الأخرى خصوصا الاجتماعية والثقافية و التنموية . وقد أصبح متاحا لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني ببلادنا العمل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وتدخلها كشريك هام فعلا في عمليات البناء والتطوير ومنها أنها أصبحت تعمل في مختلف الأنشطة الحيوية مثل : -

\_أ تدعيم الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية القريبة ، أملا في تدعيم تلك الخدمات في المناطق البعيدة والنائية. -ب العمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية . ج - في مجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة. -د في مجال حقوق

الإنسان والدفاع عن الحريات. -ه في مجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية. -و في مجال متابعة استراتيجية مكافحة الفقر. ك - في مجال التنمية والاهتمام بالطفولة والشباب. ل - في مجال الإسهام في تنمية المجتمعات المحلية. ن - في مجال الخدمات، العامة وتقوية البنية الأساسية للمجتمع . ورغم ذلك فإن هناك بعض أوجه القصور في آلية عمل، منظمات مؤسسات المجتمع المدني ببلادنا نذكر منها بإيجاز ما يلي: . –

أ التكوين والتسمية : لو نظرنا إلى المسمى السائد لمعظم منظمات المجتمع المدني أن معظمها إن لم يكن جميعها ينطوي تحت مسمى "جمعية" ولو تمعنا لوجدنا أن غالبيتها يحمل اسم "جمعية خيرية" وهذا دليل على أن معظم تلك الجمعيات كانت بدايتها من منطلق العمل الخيري أو الإحسان والتي يتبناها البعض إما من القطاع الخاص أو من مجموعة من الأشخاص يسعون لتقديم العون والمساعدة لشريحة معينة من الناس في إطار مناطقهم، وبذلك انحصرت تلك الجمعيات في مناطق دون أخرى، كما طرأ على تكوين تلك الجمعيات نوعا من العشوائية من حيث النشأة وضعف الجانب التنموي وضعف القضايا المطلبية للتنمية الشاملة وانحصر عملها في الجانب الخدمي أو الدعائي الموسمي المعتمد على المساعدات والمعونات التي يقدمها المانحين

. ب - الخدمات :اتسم نشاط تلك الجمعيات والمنظمات بالطابع التقليدي لتقديم الأعمال الخيرية .و م يتقد هذه الأعمال موسميا وفي مناسبات معينة. إضافة إلى بقاء معظم المستفيدين والمستهدفين من تلك الخدمات كفئات غير منتجة وغير عاملة بانتظار الهبات والمساعدات التي سوف تقدمها لهم تلك الجمعيات.وبالتالي لم يرتبط نشاط تلك الجمعيات بالعمل الاجتماعي، والتنموي بمفهومه الشامل.

ج - مصادر الدعم المالي: ارتباط قيام أو إنشاء أو استمرار إنشاء تلك الجمعيات أو المنظمات بتوفير الدعم المادي سواء من المؤسسات والهيئات الحكومية أو الأهلية أو فاعلي الخير، فإذا توقف هذا الدعم توقف نشاط تلك الجمعيات .و كذا ضآلة الدعم المقدم من المؤسسات الحكومية المعنية أو الوكالات الداعمة والمنظمات والمؤسسات الأهلية يؤثر سلبا في مواصلة تلك الجمعيات لتقديم خدماتها . إضافة إلى عدم الاهتمام بجمع الاشتراكات من الأعضاء والمنتسبين والأشخاص المستفيدين من عمل لتلك الجمعيات والمنظمات والتي تعتبر مصدرا للتمويل، الذاتي رغم ضآلته أو محدوديته، كما أن الدعم الحكومي لتلك المؤسسات أو المنظمات والجمعيات لا يرتبط بمعايير وشروط واضحة ولهذا لم يحدث توازن في تقديم الدعم المادي حيث تستأثر بعض المنظمات والجمعيات على الدعم المادي أو التمويل من الجهات الحكومية أو المنظمات الإقليمية أو الدولة الداعمة والمانحة والأخرى لا تحصل على أي دعم يذكر .

-د البناء الهيكلي والقدرات : البناء الهيكلي لمعظم منظمات المجتمع المدني لا يرتبط بالأهداف التي تنشأ لأجلها تلك المنظمات، كما أن بعضها يفتقر إلى رسم الخطط والأهداف الواضحة والبعيدة المدى لاستمرار نشاطها .فطبيعة عمل تلك الجمعيات لا يسير وفقا للإطار المؤسسي المستند إلى تطبيق الأنظمة واللوائح الداخلية وفتح السجلات المالية والإدارية ونظام الأرشفة . كما أن عدم امتلاك بعض المنظمات أو معظمها للمقرات الدائمة يضعف عملها، وكذا تنقل أعضاءها أو توقفهم عن مزاولة نشاطهم .وافتقار عمل تلك المنظمات إلى التعاون بينها وبين المؤسسات الحكومية والداعمة لها إذْ تقتصر الصلة على تقديم الدعم المادي فقط . إضافة لقلة أو انعدام برامج التأهيل والتدريب الموجهة لقيادة وأعضاء الهيئات الإدارية العاملة في تلك المنظمات أو الجمعيات أدى إلى ضعف مستوى الأداء فيها .كما أن اختيار بعض الشخصيات الإدارية غير المؤهلة لقيادة تلك المنظمات يضعف أداءها، حيث لا تعي تلك الشخصيات إلى ضرورة عقد الاجتماعات الإدارية بانتظام وإعداد التقارير والمشروعات والموازنات لتوفر البيانات الدقيقة للجهات المانحة، وعدم التواصل والتنسيق مع المؤسسات المعنية . ويأتي أخيرا عدم وضع خطوط واضحة للسلطة لمتخذي القرار في هذه المنظمات وعدم وضوح المهام والمسئوليات لدى تلك القيادات في هذه الجمعيات والمنظمات لتحسين أداءها مما يقود إلى قيام تلك المنظمات بأعمال ومهام غير ضرورية أو مزدوجة كما تكون بعيدة عن الأهداف المرسومة إن وجدت . -ه مشاركة المرأة : يتضح جليا ضعف مساهمة النساء والفتيات في العمل الطوعي والذي يندرج ضمنه عمل المنظمات والجمعيات والمؤسسات وخاصة الخيرية ويرجع ذلك إلى تأثير منظومة القيم الاجتماعية والتي تحد من المشاركة الفاعلة للمرأة وإن تغيرت بعض المفاهيم تجاه خروج المرأة لسوق العمل نظرا للحاجة الاقتصادية بالأساس ، والتي اضطر البعض للقبول بخوض المرأة لمجالات العمل وإن كانت بعض الشرائح الاجتماعية تفضل عمل المرأة في أعمال معينة كالتدريس والطب .. وغيرها ، ولكن نظير دخل مادي يوفر ظروف معيشية أفضل للأسرة. أما العمل تطوعا وخاصة في منظمات المجتمع المدني فما زال لا يلقى تجاوبا عند معظم النساء في بلادنا .

المحاضرة الرابعة

- متطلبات عمل مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر : يتضح انطلاقا مما سبق أن عمل مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق متطلبات التنمية الشاملة المنشودة ببلادنا تتحدد بالأساس فيما يأتي :

-أ تأهيل، وتدريب قيادات منظمات المجتمع المدني لتمكنهم من تطبيق أساليب القيادة وتطوير آلية العمل لتنفيذ الخطط والأهداف المرسومة لتلك المنظمات

. ب - تفعيل دور مكاتب الشئون الاجتماعية والعمل في الولايات وتهيئتها للقيام بمهامها من حيث الإشراف والمتابعة والتنسيق والتقييم المستمر لأنشطة وبرامج المنظمات والجمعيات المشرفة عليها

. ج - وضع آلية للرقابة الداخلية وإيجاد معايير رقابية تتناسب وعمل تلك المنظمات واستحداث أساليب تتناسب والتطورات الجارية . -د الاستعانة بخبرات المنظمات والجمعيات الأخرى والتي تمتلك خبرة متنامية ومتطورة في هذا المجال .

-ه وضع تصنيف محدد للمهام والمسئوليات والصلاحيات للعاملين والقياديين في تلك المنظمات . -و إيجاد آلية للتواصل والتنسيق بين الجمعيات والمنظمات والجهات ذات العلاقة وعلى الأخص الحكومية . ك - توفير الدعم المادي وتوزيعه بصورة عادلة ووفقا لمتطلبات كل منظمة واحتياجاتها وليس وفقا لقربها من ذوي العلاقة من المانحين على أن تتبنى الجهة المشرفة على عمل تلك المنظمات عملية التوزيع ووفقا للدراسات والمعلومات المتوفرة لكل منظمة . ل - البعد عن مبدأ فرض الوصاية من قبل الجهات المانحة للدعم المادي، ووضع الشروط والسياسات الخاصة بها وإتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني العمل وفقا لخططها واحتياجاتها . -ن إزاحة العراقيل، وتذليل الصعاب التي تحول دون مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني بالاشتراك مع الرجل من منطلق أن المرأة نصف المجتمع ، فكيف نعزل نصف المجتمع عن نصفه الآخر والاكتفاء بأن تعمل المرأة في سياق المنظمات النسوية فقط فيكف لنا أن نعمل على تنمية المجتمع والسير قدما نحو التنمية الشاملة دون المشاركة الفعلية لنا جميعا نساء ورجال

عوائق تطور المجتمع المدني الجزائري:

إن أول ما يلفت الانتباه في بنية المجتمع المدني الجزائري هو ضخامة الحجم مقارنة بنظيره في الدول العربية وحتى في دول أكثر عراقة بكثير في مجال الديمقراطية والحريات المدنية، هذا الحجم الذي يعكس مستوى الاداء الفعلي لهذه المؤسسات في الواقع الاجتماعي. كما نسجل حضور المؤسسات التقليدية بشكل الفت، رغم التقلص الكبير في نوعية أدوارها، فالطرق والزوايا مثال : تمتلك سلطة كبيرة لدى مريديها وأتباعها، غير أنها لم تعد تمارس تلك الوظائف الاجتماعية والاقتصادية...التي كانت منوطة بها منذ قرون، كما أنها لم تعد إلى الواجهة السياسية إلي بتوجيه من السلطة، كما فقدت المساجد صفتها المدنية التقليدية التي كانت تمتلكها في عهود سابقة، ومع ذلك فهي ال تزال تستخدم كمجالات للهيمنة على الرأي العام )وخاصة منه الريفي(. كما أن ما يميز بنية المؤسسات المدنية في الجزائر عموما وعلى اختلاف أنواعها هو ضعف الاستقلال والاعتماد على الدولة بشكل أو بآخر، وهذا الأمر راجع بالدرجة الأولى إلى الهيمنة التي مارستها الدولة طوال عقود طويلة على كل عمل طوعي خارج نطاق الحزب الواحد، الأمر الذي كرس الخضوع والتبعية والخوف من سلطة )أو تسلط( النظام حتى لدى من يفترض فيهم المعارضة. إن من أهم عوائق المجتمع المدني الجزائري والعربي عموما في الواقع هي تأقلم المواطن مع هضم حقوقه كإنسان وكمواطن، وهي حالة أفرزتها من جهة الشخصية أو الوضعية الاتكالية التي تميز بها المواطنون لسنوات طويلة في ظل دولة ريعية تتدخل في 1 كل صغيرة وكبيرة في حياة مواطنيها ، ومن جهة أخرى الشعور العميق بالخوف والانهزامية أمام الدولة التسلطية التي يقيدها قانون. كما يرجع ذلك بالدرجة الثانية إلى ضعف الثقافة القانونية والخبرة التنظيمية لدى النخبة التي تقود هذا المجتمع المدني، فجل هذه المؤسسات مثال تعتمد على الدولة ماديا بشكل كبير جدا سواء من حيث المقرات أو التمويل، وتعجز عن إيجاد أطر تنظيمية الاستقلال المادي وهو ما يجعلها مضطرة إلى موالاة السلطة من أجل الحصول على حصتها من المساعدة والدعم. وهي إلى جانب ذلك عاجزة عن وضع برامج واستراتيجيات عمل موضوعية ودقيقة وواضحة أو براغماتية، فمعظم الأحزاب مثال تمتلك برامج واضحة ودقيقة وإنما رؤية عامة أو خطوطا عريضة، وال يزال زعماء الأحزاب عندنا مثال يعدون الشباب في حمالتهم الانتخابية بالزواج والعمل والسكن... دون آليات موضوعية واستراتيجيات محددة كإن بطريقة سحرية.

ومن جهة أخرى يمثل الاستقطاب تحديا من التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني الجزائري، إذ يرى البعض أن المجتمع المدني هو مجتمع "عضوات"، فبقدر ما يحمل المواطن من بطاقات عضوية بقدر ما يكون عنصرا نشطا في مجتمعه المدني، والذين لهم بطاقات عضوية في أحزاب أو أندية أو نقابات، أو اتحادات، أو غرف تجارية أو صناعية، أو تعاونيات أو جمعيات أو روابط( فإنه يصدق عليهم وصف المهشمين أو المستضعفين في أي مجتمع معاصر . والواقع أن المواطن الجزائري يميل إلى جمع بطاقات الانخراط والعضوية في الأحزاب أو النقابات وال الجمعيات، فبالرغم من تعدد وتنوع منظمات المجتمع المدني وانتشارها في مختلف المدن والقرى، فإنها تستقطب المواطن للانخراط فيها، وال تحوز على ثقته، بل ينظر إليها بعين الريبة ويراها كمجموعات تخدم مصالحها فقط وتسعى للوصول إلى السلطة. وينعكس ضعف الاستقطاب على مستوى التمثيل بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، وهو ما نلمسه مثال في عجز هذه المنظمات عن تأطير الحركات الاحتجاجية، وعلى رأسها الإضرابات العمالية التي تعجز النقابات عن تعبئتها وتوجيهها، فقليل ما حققت دعوات النقابات العمالية للإضراب استجابات قياسية وسط العمال وذلك بسبب ضعف التمثيل. وهو الأمر عينه بالنسبة للحركات الاحتجاجية لمختلف شرائح المجتمع والتي تندرج تحت أي تنظيم مدني يمثلها ويتفاوض باسمها مع ممثلي النظام. هذه الوضعية سببها توجه جهود المنظمات المدنية وتحيز أهدافها إلى أعلى هرم السلطة وليس للأسفل؛ فالخطأ الذي تقع فيه النخبة والأحزاب السياسية والمنظمات المدنية عموما هو انشغالها بالصراع على السلطة وإهمالها لدعم وتعزيز قيمها على مستوى القاعدة الاجتماعية، وهو الأمر الذي جعلها نخبا تتعاطى مع السلطة سياسة للمجتمع، ولهذا تمكنت بعض الحركات الإسلامية في كثير من الأحيان من الاستحواذ على شرائح هامة من الجماهير بسبب قربها من جذور المجتمع. وهو أيضا ما يفسر نزوع هذه المنظمات إلى العمل ألمناسباتي المرتبط غالبا بالمواسم الانتخابية، أو الأحداث ذات الأهمية الوطنية أو الإقليمية، وعدا ذلك فمعظمها يدخل في سبات عميق خارج هذه المواعيد. هذا وتتميز البني المدنية بضعف الثقافة الديمقراطية داخلها؛ فهذه التنظيمات تعمل تحت قيادة أفراد بعينهم لمدة سنوات وعقود، تماما كحال النظام، وال يتم فيها التداول على السلطة مثال: في حالات شاذة مرتبطة بعوامل خارج السيطرة؛ فمعظم رؤساء الأحزاب مثال الدين يزالون في مناصبهم منذ سنوات وعقود وبعضهم منذ تأسيس أحزابهم :مثل آيت احمد، سعيد سعدي، لويزة حنون...(، إال من توفي منهم )مثل محفوظ نحناح،( أو من تعرض لعملية انقلابية )مثل مهري، بن فليس، جاب هللا،...(، وهو أمر ينسحب على مختلف التنظيمات المدنية الأخرى سواء النقابات أو المنظمات الوطنية وحتى الجمعيات المحلية. كما أنها ال تمارس أبجديات الديمقراطية من خلال النقاش الحر واحترام التنوع والاختلاف والرأي الآخر، وكثيرا ما طالعتنا وسائل الاعلام عن تنصل مناضلي وأعضاء منظمات مدنية عن تصريحات ومواقف قادتها في قضايا محلية أو إقليمية، أو ما نلاحظه في السنوات الأخيرة من انقسامات وانشقاقات وحركات تصحيحية في صفوف هذه التنظيمات. وعلى الرغم من الإصلاحات العديدة التي تم تطبيقها سعيا لإرساء قواعد الديمقراطية غير أن الواقع يبقى بعيدا عنها؛ فال يمكن الحديث عن مجتمع مدني حقيقي في ظل غياب الديمقراطية. والحال أن الديمقراطية من حيث هي تعني أن الشعب هو مصدر كل السلطات ووجود استقلالية بين السلطات الثالث ( القضائية والتشريعية والتنفيذية)، وتداول ديمقراطي على الحكم، أمر الذي يزال بعيد المنال. كما أن عنصر الاستقلالية الذي هو شرط أساسي لوجود مجتمع مدني هو عنصر غير متوفر في جل المؤسسات الجمعوية، ويكفي أن نشير بهذا الصدد إلى اتحاد العمال الجزائريين أو إلى منظمات حقوق الإنسان أو إلى المنظمات التسوية أو الكشفية، المرتبطة جميعها بالنظام أو التابعة لأحزابه. كما أن العديد من الجمعيات حادت عن روح المجتمع المدني وعن القانون ببساطة بأن تحولت إلى مؤسسات خاصة ذات طابع اقتصادي، تخدم المصالح الضيقة للقائمين على إداراتها، تتميز بالانتهازية وغير خاضعة في تسييرها لمبدأ التداول. و يمكن القول بأن الجمعيات المدنية ليست في معظم الحالات سوى انعكاس للنظام السياسي القائم في بلدنا؛ فبدل أن تكون واسطة بين الدولة والمواطنين خدمة لمصالحهم ولمصالح المجتمع ككل، أو تتشكل كقوة قادرة على الحيلولة دون تعسف الدولة في استخدام سلطاتها، أصبحت في معظمها أذيال للسلطة. ويكفي الإشارة بهذه الصدد إلى تسابق هذه الجمعيات على إرسال برقيات التأييد في الانتخابات الرئاسية بالرغم أن من بين مواصفات المؤسسة الجمعوية الفصل بينها وبين الممارسة السياسية . وال يختلف حال الجمعيات المدنية عن حال الأحزاب، فهي أيضا إما تابعة للسلطة أو مهمشة الى تأثير لها. كما أن بقاء الارتباطات التقليدية في المجتمع الجزائري أمر حال دون ظهور مجتمع مدني بالمعنى الحقيقي للكلمة، يعني مجتمعا مدنيا قائما على مبدأ المواطنة. فالجهوية والقبلية والعروشية وانتشار ظاهرة الكتل ال تزال في مجتمعنا تمثل إحدى الأنماط الرئيسية للارتباط الاجتماعي للأفراد فيما بينهم. وذا ما عرفنا أن معظم وأهم مؤسسات المجتمع المدني القائمة اليوم في الجزائر، كالمؤسسات النقابية، كانت تمثل امتدادا لسلطة الدولة في تجربة الأحادية السياسية والقطاع الاقتصادي العام والأوحد، فإنه يمكن الحديث عن غياب ثقافة أو تقاليد الاستقلالية لدى مؤسسات المجتمع المدني . أضف إلى ذلك أن غياب الثقافة الديمقراطية والتشبع بقيمها على مستوى السلطة الممثلة للدولة حاليا، أمر أدى إلى إعادة إنتاج تبعية مؤسسات المجتمع المدني للسلطة، وذلك عبر ما تملكه هذه الأخيرة من وسائل الإغراء والضغط. فالدولة التي تريد في الحقيقة وجود مجتمع مدني قوي ومستقل. وبذلك تم إضعاف قدرة جمعيات المجتمع المدني عن أن تكون سلطة مضادة من شأنها- هي و مبدأ الفصل بين السلطات- تحقيق التوازن داخل المجتمع ككل، للحيلولة دون تغويل الدولة على حساب المجتمع، بحكم احتكارها للقوة العمومية وللحق في استخدام العنف والتصرف في المال العام. كما أن ضعف ثقافة القانون أدى بالمنتمين إلى الجمعيات المدنية إلى اعتبار المساعدات، رغم أنه منصوص عليها قانونا، كشكل من أشكال المنح والهبات، مما أدى إلى 1 إقامة عالقات مبنية على الولاء والتبعية من طرف الجمعيات إزاء الإدارة . لم تنظر الدولة إلى المجتمع المدني في أي مرحلة من مراحلها على أنه شريك في التنمية يكمل جوانب النقص فيها، بل لطالما رأت فيه منافسا يجب تحجيمه. وهو ما جعل المجتمع المدني بتشكيلاته المتنوعة لم يتمكن من لعب دوره التنموي بشكل عام، ولم يستفد المجتمع من الإمكانيات الكامنة في هذه التنظيمات بالقدر المطلوب، ما جعلها تفقد مصداقيتها بالنسبة للمواطن الذي يستمر في التعبير خارجها عن مطالبه واحتياجاته. إن الاحتجاجات العديدة التي عرفها الشارع الجزائري من قبل مختلف الفئات والمستويات وبكل أساليب الاحتجاج المشروعة وغير المشروعة لم تكن في غالبيتها العظمى مـأطرة من قبل منظمات المجتمع المدني على اختلافها وكثرتها، بل على العكس فقد حاولت هذه الأخيرة اعتلاء موجات هذه الاحتجاجات وادعاء الوصل بها، طمعا في كسب مكانة ما في الوسط السياسي سواء بين المؤيدين أو المعارضين.

المراجع:

\_نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية

 برهان غليون

- التحديدات المقدمة وردت في عزمي بشارة : واقع و فكرة المجتمع المدني، قراءة شرق أوسطية.- منشور في : إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

- التحديدات المقدمة وردت في عزمي بشارة : واقع و فكرة المجتمع المدني، قراءة شرق أوسطية.- منشور في : إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

\_دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، بين الثبات والتغير\_/ أ قرزيز محمود أ / يحياوي مريم

\_واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص علم اجتماع التنمية